تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة العدل

وحدة التصرف حسب الأهداف (المهام و أمر الإحداث)

تم إدراج وزارة العدل ضمن الدفعة الرابعة (وزارات السيادة) من الوزارات المعنية بـتركيز منظومـة التصـرف في الميزانية حسب الأهداف بداية من سنة 2017 . حيث تم إحداث وحدة التصرف حسب الأهداف بوزارة العدل لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 344 لسنة 2017 المؤرخ في 1 مارس 2017. حدد ت مدة إنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بخمس سنوات ابتداء من دخول الأمر الحكومي سالف الذكر حيز التنفيذ.

نص هذا الأمر على مهام وحدة التصرف حسب الأهداف بوزارة العدل وهي كما يلي:

- قيادة ومتابعة مختلف الأشغال المتعلقة بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة،
- تأطير وتكوين أعوان الوزارة المتدخلين في تركيز المنظومة وفي إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية،
- المساهمة في تحديد البرامج والبرامج الفرعية والعمليات،
- المساعدة على :
  - ضبط مؤشرات قيس النجاعة لكل برنامج،
  - إعداد الإطار القطاعي للنفقات على المدى المتوسط وتحيينه،
  - إعداد التقارير والوثائق المصاحبة لمشاريع الميزانيات السنوية حسب الصيغة الجديدة،
  - وضـع قاعـدة معطيـات لجمـع المعلومـات والوثـائق المتعلقـة بالمشـروع ووضـعها علـى ذمـة المتدخلين في تركيز المنظومة بالوزارة،
  - رفع التقارير كل ثلاثة أشهر للوزير حول تقدم أشغال تركيز المنظومة بالوزارة.

وفي هذا الإطار، يقتضي المرور من التصرف المبني على الوسائل إلـى التصـرف المبنـي علـى النتائـج هيكلة ميزانية الوزارة وفق برامج تترجم السياسة العمومية القطاعية.

التقسيم البرامجي لمهمة العدل

يقتضي المرور من "التصرف المبني على الوسائل" إلى "التصرف المبني على الأداء" هيكلة ميزانية مختلف الوزارات وفق برامج تترجم السياسات العمومية والمهام الموكولة إليها ويتم بالنسبة إلى كل برنامج تعيين رئيس برنامج من طرف وزير الإشراف.

يتمّ انطلاقا من استراتيجية البرنامج ضبط عدد محدود من الأهداف لكل برنامج (من 3 إلى 5 أهداف على أقصى تقدير) وتحديد مؤشرات قيس أداء قابلة للاحتساب (كمية أو نوعية) خاصة بكل هدف (2 أو 3 مؤشرات على

أقصى تقدير). ويُمكّن هذا التمشي من توفير آليات لقيادة البرامج ومتابعة تنفيذها.

وفي هذا الإطار تمت هيكلة ميزانية وزارة العدل وفق برنامجين: **العدل والسجون والإصلاح** يترجمان سياستها العمومية والمهام الموكولة إليها، إضافة إلى **برنامج القيادة والمساندة** الذي يشرف على مساندة البرامج المذكورة وتجسيم أهدافها. كما تم ضبط مجموعة من مؤشرات قيس أداء لهذه الأهداف المستخرجة من الإستراتيجية العامة للدولة والإستراتيجية الخصوصية لوزارة العدل.